الصناعة اليمنية تدخل مرحلة الموت السريري

رغم الأهمية التي تكتسبها الصناعة في الاقتصاديات العالمية إلا أنها في اليمن غير ذلك فهي على هامش الاهتمام الحكومي لتقصيرها في حماية المنتج الوطني وترك الحبل على الغارب أمام الاستيراد العشوائي لكل شيء وهو ما جعل مساهمة الصناعة في الناتج القومي دون المستوى المطلوب وما يزيد الطين بلة الأزمة السياسية التي أدخلت المصانع المحلية في موت سريري وهو ما يتطلب من الحكومة العمل من أجل النهوض بهذا القطاع الحيوي من خلال تقديم الحوافز والدعم فلا تنمية حقيقية بدون صناعة وطنية متطورة .

وزارة الصناعة والتجارة تؤكد أن السياسات الحكومية المنفذة خلال الفترة المنصرمة ركزت على حشد كافة الطاقات و الإمكانيات في عملية التنمية الصناعية على أساس الحرية الاقتصادية وآلية السوق وذلك تحقيقا للأهداف والغايات التنموية الهادفة إلى زيادة الإنتاج والتشغيل ومكافحة الفقر وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة.

تحقيق/عبدالله الخولاني

دعم

وفي إطار جهود الحكومة لتحقيق التنمية الصناعية قامت بتشجيع إقامة صناعات وطنية تعتمد على المدخلات المحلية من خلال مساعدة مؤسسات القطاع العام والخاص في تطوير المهارات الصناعية لزيادة قدرة الصناعة الوطنية على المنافسة

وتشير البيانات إلى أن القطاع الصناعي التحويلي يسهم ما يربوا على ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة توظيف ٤,٥٪ من إجمالي القوى العاملة بالاقتصاد الوطني ويستأثر النفط والغاز على نصيب الأسد في توليد الناتج الصناعي إذ تصل نسبة مساهمتهما إلى أكثر من (٩٠٪) من قيمة الناتج الصناعي.

محرك رئيسي

خبراء الاقتصاد يؤكدون أن القطاع الصناعي يعتبر المحرك الرئيسي للعملية التنموية كونه يرتبط بمختلف الأنشطة الاقتصادية سواء القطاعات التي تعتبر منتجاتها مدخلات للقطاع الصناعي أو القطاعات التي تستفيد من منتجات القطاع الصناعي كما الصناعة تتميز بنشاطها المتعدد وكلها مترابطة وهذا ما جعل قطاع الصناعة يحتل الألوية في عملية التنمية غير أن ذلك يستوجب إعداد بنية تحتية متعددة وواسعة وقوية تستطيع تلبية متطلبات تطوير القطاع الصناعي .

ويضيفون أن قيام صناعة متطورة تحتاج أيضا إلى نظام تعليمي متطور ومتعدد يسمح بتغذية القطاع الصناعي بالقوى العاملة الفنية و الماهرة هذا إلى جانب إنشاء قطاع للبحوث والدراسات والتطوير من خلال وضع خطة عملية واقعية تستطيع وضع الأولوية لتوفير متطلبات القطاع الصناعي وتطويره وتحصر كافة الموارد الاقتصادية الطبيعية والمادية والبشرية واستغلالها الاستغلال الأمثل .

موارد طبيعية

ويؤكدون أن اليمن تتمتع بموارد طبيعية كبيرة وموقع جغرافي متميز وموارد بشرية قادرة على العمل والتطور بما يمكنها من إحداث نهضة صناعية كبيرة وذلك من خلال تحديد القطاعات الواعدة التي يمكن أن تستوعب القدر الأكبر من اليد العاملة واستغلال الموارد الطبيعية المتاحة وخاصة في مجال الصناعة التعدينية والاستخراجية والدخول في مجال الصناعة التحويلية التي تعتمد على أكبر قدر ممكن من المدخلات الموجودة محليا مما يضاعف القيمة المضافة للسلع الأولية التي يتم تصديرها مثل الأحجار والسلع الزراعية والأسماك .

تعاون

وبحسب الخبراء فإن النهوض بالقطاع الصناعي يتطلب وجود تعاون كبير بين الحكومة والقطاع الخاص سواء في مجال تهيئة المناخ للاستثمار وإعداد الدراسات الأولية واستكشاف الفرص أوفي مجال تنفيذ المشاريع وتقييم السياسات وخاصة في ظل توجه الدولة لإنشاء المناطق الصناعية وتوفير كافة الخدمات والبنى التحتية والتسهيلات والمزايا للمستثمرين .

فرص العمل

وطبقا للاقتصاديين فإن الصناعة من القطاعات الهامة لإيجاد فرص العمل بإعداد كبيرة مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية وهذا يعني القطاع الصناعي من أكثر القطاعات أهمية في معالجة البطالة والإسهام بفعالية في الدخل القومي الأمر الذي من شانه أن ينعكس إيجابا على زيادة متوسط دخل الفرد وتحسين مستوى المعيشة وباعتبار أن اليمن تمتلك فرص هائلة في المجال الصناعي وفي حالة تهيئة الظروف المناسبة لتنمية هذا القطاع والترويج لمنتجاته في الداخل والخارج فان ذلك سيزيد من أهمية هذا القطاع ويرفع مستوى مساهمته في التنمية الاقتصادية .

نمو

ويؤكد تقرير الصناعة العربية ٢٠٠٩- ٢٠١٠ م الصادر حديثاً عن المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين التابعة لجامعة الدول العربية أن الناتج الإجمالي الصناعي لليمن بلغ ١٠,٦ مليار دولار، بينما بلغت مساهمة الصناعة الإستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي ٣٠,٧٪ ومساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي ٨,٥٪.

وقال التقرير أن الصناعة في اليمن واصلت أدائها عام ٢٠٠٨ بفضل ارتفاع أسعار النفط العالمية التي تعزّز قطاع الصناعة الإستخراجية بشكل مهم، وبلغت القيمة المضافة للقطاع الصناعي ١٠,٦ مليار دولار عام مقابل ٨,٦ مليار دولار أي بزيادة نسبتها ٢٣٪، ومع ذلك عرف نمو القطاع الصناعي انخفاضاً بالمقارنة مع السنوات السابقة حيث شهد تباطؤاً في نموه وذلك من جهة بسبب استمرار الانخفاض في إنتاج النفط ومن جهة أخرى بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية الغذائية المستوردة التي أثّرت في تكلفة مدخلات القطاعات الرئيسية في اليمن لا سيّما قطاع الأغذية.

الصناعة التحويلية

وأشار التقرير إلى أن قطاع الصناعات التحويلية يمثّل أهمية إستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية نظراً لتمتّعه بإمكانيات تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين الإنتاجية ورفع نصيب الفرد من الدخل القومي.

ويساهم هذا القطاع بنسبة ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي وتهيمن الصناعات الصغيرة "بين ١ و٤ أشخاص" عليه بنسبة ٩٢٪، بينما لا تمثّل الصناعات المتوسّطة والكبيرة إلا ١٪ و٧٪ على التوالي.

تباطؤ

ولفت التقرير إلى أن قطاع الصناعات التحويلية سجّل تباطؤاً في الأداء إلى ٢,٥٪ مقارنةً مع نمو نسبته ٦,٢٪ في عام ٢٠٠٧، ويعود هذا التباطؤ إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الناجمة عن ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية الأساسية والتي شهدت ارتفاعاً كبيراً في الأسعار وهذا اثر الارتفاع الحاد في تكاليف المدخلات على إنتاج الصناعات الغذائية التي شهدت قيمتها المضافة تراجعاً بنسبة ٤٠٪ في عام ٢٠٠٨ حيث انخفض من ١,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ إلى ٧٦٣ مليون دولار .

الصناعات الغذائية

وذكر التقرير أن الإنتاج الصناعي التحويلي في اليمن يتركّز بشكل قوي حول الصناعات الغذائية التي تمثّل أكثر من ٣٣٪ من الناتج الإجمالي الصناعي التحويلي. ويتميّز قطاع الصناعات الغذائية بأهمية إستراتيجية حيث أن ٥٠٪ من المؤسسات التحويلية تعمل في الصناعات الغذائية التي تعتبر المشغّل الأول لليد العاملة اليمنية. ويعتبر قطاع البتر وكيماويات ثاني قطاع مهم في اليمن وهو يمثّل ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية حيث بلغت القيمة المضافة لهذا القطاع ٤٦٣ مليون دولار مقابل ٢٥٠ مليون في عام ٢٠٠٧، أي بزيادة نسبتها ٨٤٪ وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط ومشتقاته في عام ٢٠٠٨.

وأكّد أن مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي ومعدّلات نموّه كان من الممكن أن تكون أكبر من ذلك لولا وجود مجموعة من العوامل والأسباب التي تحدّ من قدرة هذا القطاع على النمو، ومنها وجود تحديات كبيرة تعترض نمو وتطوّر قطاع الصناعات التحويلية وتعمل على شل مقوّماته وإمكانيات نهوضه مثل تدنّي خدمات البنية التحتية في الاقتصاد والتعقيدات البيروقراطية في الجهاز الإداري للدولة وغلبة المنشآت الصغيرة على هيكله وصعوبة الحصول على تمويل المشاريع الصغيرة وبطء أنشطة القطاع المصرفي في المجالات الاستثمارية المختلفة.

ضعف

كما نبّه التقرير إلى ضعف حافزيه البنية الاستثمارية في الوقت الراهن وعدم استجابة المستثمرين للحوافز المالية التي تضمّنها قانون الاستثمار، والاختلالات الهيكلية التي يعاني منها قطاع الصناعة التحويلية والتي لا تمكّنه من زيادة دوره في الحياة الاقتصادية والتطوّر السريع المنشود، ومنها أن المنشآت الصغيرة تمثّل أكثر من ٩٢٪ من إجمالي المنشآت بينما المنشآت الكبيرة تمثّل فقط ١٪ والمتوسّطة ٧٪، والاعتماد على المواد الخام المستوردة، وغلبة المنشآت العائلية المغلقة، وتنامي أنشطة القطاع غير المنظّم داخل القطاع الصناعي، وبالتالي فإن عملية تطوير قطاع الصناعة التحويلية وزيادة مساهمته في هيكل الناتج المحلي الإجمالي أمر في غاية الأهمية، إلا أنه يحتاج إلى جهود كبيرة وعمل دءوب نظراً لحجم التحديات التي تقف أمام هذا القطاع الحيوي.

دراسة: أنشطة القطاع الخاص واستثماراته تحتاج إلى بيئة اقتصادية وسياسية وتشريعية واجتماعية مستقرة

●خاص/الثورة

أكدت دراسة علمية أن أنشطة القطاع الخاص واستثماراته تحتاج وبالتالي اقتصاد السوق إلى بيئة اقتصادية وسياسية وتشريعية واجتماعية مستقرة وكذلك إلى بيئة أساسية ومرافق عامة وكوادر بشرية مؤهلة وهي مهام تدخل في نطاق مهام الدولة واختصاصها باعتبارها مهام واختصاصات ترتبط أصلا بوجود الدولة نفسها ولا يمكن تصور تقديمها عن طريق غير طريق الدولة فتوفير مثل هذه البيئة وهذه البنية الأساسية تمكن القطاع الخاص من اتخاذ القرارات الاستثمارية على أسس موضوعية محسوبة بدرجة دقيقة كما تؤدي في الوقت نفسه إلى جذب وتشجيع عمليات الاستثمار وبالتالي زيادة فرص العمل وخفض معدلات البطالة والفقر.

وأوضحت أن الشواهد التاريخية والواقع المعاصر أثبتت بأن اقتصاد السوق والياته ليس نظاما مثاليا وأنه لا يمكن له أن يقوم ويزدهر في ظل سريان دعه يمر دعه يعمل إنما يتطلب الأمر وجود نظام تنظيمي وتشريعي محكم ومتكامل وفعال وهو ما يدخل في نطاق مهام الدولة ومسئولياتها فالدولة وإن كانت لم تعد اللاعب الرئيسي في ظل اقتصاد السوق إلا أنها تعتبر الحكم الرئيسي الذي يضع مجموعة القوانين والأنظمة المحددة للإطار العام للنشاط الاقتصادي في المجتمع وقواعد وشروط ممارسة هذا النشاط والضمانات التي تكفل سيره.

وبينت الدراسة التي أعدها الدكتور طه الفسيل أن اقتصاد السوق يتطلب منظومة من سياسات وشبكات الأمان الاجتماعي المتكامل التي تتعامل مع الآثار السلبية لآليات السوق ومنظومته القيمية الخاصة وبالذات في مراحل التحول الاقتصادي والاجتماعي فهذه السياسات ستقلل من حدة الآثار السلبية من ناحية واحتوائها أولا بأول من ناجية أخرى وبما يساعد على تحقيق الاستقرار والسلم الاجتماعي والسياسي في المجتمع كون هذا الاستقرار أحد متطلبات السوق.

وشددت على أهمية وجود سلع وخدمات عامة ذات طبيعة وصفات خاصة يعجز اقتصاد السوق عن توفيرها وتحديد الكميات المطلوبة منها وفقا لآليات السوق ومؤشراته السعرية مثل خدمات الأمن الداخلي والدفاع الخارجي والقضاء والتنظيم القانوني والعديد من مشاريع البنية الأساسية والمرافق العامة فمثل هذه السلع والخدمات لا يتصور أصلا إمكانية تقديمها عن طريق غير طريق الدولة كما أنها ترتبط أصلا بوجود الدولة نفسها ويمتد نطاق السلع والخدمات العامة إلى جميع السلع تناسب كافة أفراد المجتمع مثل خدمات الصحة والتعليم الأساسية والضمان الاجتماعي والبحث العلمي والبيانات الإحصائية وكذلك حماية البيئة والموارد الطبيعية وتطويرها وتنظيم استغلالها بما يكفل لها التجدد والاستدامة وقالت إن الأسواق عادة لا تهتم بالبعد الاجتماعي للنشاط الاقتصادي ولا بتوزيع ثمار هذا النشاط بصورة عادلة ومنصفة وواسعة تشمل معظم أفراد المجتمع ولا تؤدي كذلك إلى القضاء على الفقر والبطالة إذ أنها في أحسن الأحوال تجعل الاقتصاد أكثر كفاءة بما يسهم في خلق عدد محدود من فرص العمالة ولذلك لا يمكن ترك مسائل إعادة توزيع ثمار النمو والتنمية والوصول للخدمات الاجتماعية الأساسية والمؤسسات الاجتماعية للأسواق وإنما يجب أن تتولاها الدولة بدعم من الجمعيات والمنظمات الأهلية.

ولفتت إلى أن خبرة المجتمعات الرأسمالية في الدولة الغربية في الماضي وتجربة اليابان ودول شرق آسيا في الماضي القريب تشير بالدليل القاطع إلى أن التنمية لم تتحقق بقوى السوق وحدها إنما أيضا وبصورة مباشرة بتدخل الدولة والذي كان أمرا لا غنى عنه لتحقيق هذه التنمية وأن هذا الدور لم يكن هامشيا بأي حال من الأحوال كما تشير هذه التجارب إلى أهمية الدور الذي قامت بع الدولة في جعل الأسواق أكثر قربا من الناس وقد أكدت قمة برلين التي حضرها ١٤ زعيما من زعما دول العالم الذي ينتمون إلى يسار الوسط بما فيهم الرئيس الأمريكي الأسبق كلينتون وثمانية زعماء آخرين من زعماء الدول الغربية الرأسمالية والتي عقدت في مدينة برلين بألمانيا الغربية في شهر يونيو ٢٠٠٠م أكدت في بيانها الختامي على أهمية الدور التي تؤديه الدولة على أن تنظم إلى قوى السوق في الإسهام في خلق وظائف جديدة وانتهاج سياسات اقتصادية تسعى إلى تحقيق عدالة اجتماعية كاملة وقد سبق أن أكد البنك الدولي على أهمية دور الدولة في ظل اقتصاديات السوق وآلياته وذلك في تقريره السنوي عن التنمية لعام ١٩٩٧م.

كما أبرزت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة أهمية وضرورة دور الدولة ليس فقط في الدول الرأسمالية الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وإنما كذلك في الدول النامية والأقل تنموا والذي يعتبر دورها أكثر أهمية وأكثر تأثيرا وفي اليمن ساهم التكامل والتنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص في التخفيف من آثار أزمة الغذاء العالمية.

تنفيذ العديد من الاصلاحات المالية خلال سنوات الخطة الخمسية الثالثة

خاص/الثورة

● نفذت الحكومة خلال السنوات ٢٠٠٦ - ٢٠١٠م، العديد من الإصلاحات المالية في إطار تنفيذ أهداف وسياسات وإجراءات الخطة الخمسية الثالثة، حيث تم تطبيق نظام التبويب الاقتصادي والوظيفي للموازنة واعتماد اليه إعداد السقوف التأشيرية، كما تم إصدار الأدلة الإرشادية لقانون ضريبة المبيعات وتفعيل نظام الربط لمكلفي ضرائب المبيعات، إلى جانب تركيب وتطبيق العمل بالنظام الآلي الجمركي «ASYCUDA» في كل المنافذ الجمركية الرئيسية ومعظم المنافذ الثانوية وإعداد دليل الخدمات الجمركي للمتعاملين مع مصلحة الجمارك، والانتهاء من الربط الشبكي بين ديوان عام مصلحة الضرائب ومكاتبها بالمحافظات بغرض تسهيل عملية منح الرقم الضريبي للمكلفين، وكذلك الربط الشبكي مع مصلحة الجمارك لتسهيل عملية الحصول على البيانات الجمركية عن مكلفي الضرائب.

ويحتل القطاع المالي وبالتالي السياسة المالية أهمية كبيرة في إطار السياسات الاقتصادية الكلية للخطة الخمسية كونها ترتبط بتحقيق مختلف الأهداف والسياسات الكلية والقطاعية للخطة، وقد استهدفت الخطة الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من الفقر (٢٠٠٦ - ٢٠١٠م)، في الجانب المالي: السيطرة على عجز الموازنة العامة في الحدود الآمنة بحيث لا يتجاوز ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي الإيرادات، إلى جانب زيادة حصة الاستثمار الحكومي إلى ٣٠٪ من إجمالي النفقات العامة.

وأكد تقرير حكومي أن السياسة المالية في الجانب الإيرادي لم تنجح في توسيع قاعدة الموارد العامة، حيث ما زالت إيرادات النفط والغاز تشكل أكثر من ثلثي الإيرادات العامة على الرغم من تراجع كمية النفط المنتجة محلياً وعدم استقرار أسعار النفط على المستوى العالمي.

وأشار التقرير الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي إلى المحدودية القاعدة الضريبية الأمر الذي يعكس تدني كفاءة النظام الضريبي والجمركي وتدني قدراتة في تعبئة الموارد على الرغم من الخطوات التي قطعتها الحكومة على طريق إصلاح الإدارة الضريبية والجمركية وتعزيز قدراتها الجبائية.

ويلفت إلى تدني حجم وأهمية الفقات الرأسمالية والاستثمارية مقارنة بالنفقات الجارية على الرغم من الأهمية الكبيرة للنفقات الرأسمالية في رفع مستوى النمو الاقتصادي الكلي وفي توفير البنية التحتية اللازمة لتحفيز الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية.

كما اظهر التقرير أن الأداء الفعلي للموازنة العامة أنها اعتمدت بشكل متزايد على التمويل المحلي من مصادر حقيقية وتضخمية بنسبة متوسطة ٥,٢٪ من النتائج المحلي، في حين تواجه التمويل الأجنبي إلى ٠,٤٪ كمتوسط الفترة انحرف عن المستهدف بحوالي -٢,٣ نقطة مئوية، حيث كان المستهدف في الخطة ٢,٧٪ من الناتج المحلي ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض المسحوب من القروض والمساعدات كما سبقت الإشارة.